العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال فترة الدايات 1671-1830م
قراءة في الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية

Algerian-French Relations During The Period Of The Deys (1671–1830) An Analysis Of The Economic And Diplomatic Dimensions

1- نبيل جابري*، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة (الجزائر)
Nabil djabri,Tebessa university (Algeria)
nabil.djabri@univ-tebessa.dz
2- خاليدة بليدي*، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة (الجزائر)
Khalida blidi,Tebessa university (Algeria)
khalida.blidi@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/03 تاريخ القبول: 2026/06/08 تاريخ النشر: 2026/06/13

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية من نهاية القرن الثامن عشر حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، متناولًا أهم المحطات التي أثرت فيها العلاقات بين الطرفين التي تميزت بطابع تجاري متوازن قبيل عصر الدايات، لكن شهدت فترة الدايات تذبذبًا بين السلام والتوتر بسبب الخلافات السياسية والاقتصادية، حيث حاولت الجزائر الحفاظ على مكانتها وسط صراعات أوروبية متزايدة، وتأثرت العلاقات بعد الثورة الفرنسية نتيجة تراكم الديون الفرنسية، وزادت حدة التوتر نتيجة الحملة الفرنسية على مصر، وتصاعدت الأطماع الأوروبية في الجزائر في هذه الفترة، وتوترت العلاقات الجزائرية الفرنسية وبلغت ذروتها في الحصار الفرنسي الذي بدأ سنة 1927 مما أدى إلى قطيعة في العلاقات، وانتهى الأمر بالاحتلال الفرنسي للجزائر بعد حملة عسكرية ضخمة، ممهدًا لفصل جديد من تاريخ الجزائر.

كلمات مفتاحية: العلاقات الجزائرية الفرنسية، الامتيازات الإفريقية، الأطماع الأوربية، مسألة الديون، الحصار الفرنسي.

*- المؤلف المرسل

Abstract:

This research aims to analyze the evolution of Algerian–French relations from the late 18th century until the French occupation of Algeria in 1830. It explores the key milestones that shaped the relationship between the two sides. Prior to the era of the Deys, relations were marked by a relatively balanced commercial dynamic. However, during the period of the Deys, relations fluctuated between peace and tension due to political and economic disputes. Algeria sought to preserve its status amid growing European rivalries. The French Revolution significantly affected bilateral ties, especially with the accumulation of French debts. Tensions further escalated following the French campaign in Egypt, as European ambitions toward Algeria intensified. This culminated in the deterioration of Algerian–French relations, reaching a breaking point with the French naval blockade of 1827, which led to a complete rupture in diplomatic ties. Ultimately, these developments resulted in the French military invasion and occupation of Algeria, marking the beginning of a new chapter in its history.

Keywords: Algerian–French relations; African privileges; European ambitions; debt issue; French blockade.

- **مقدمة**

تمتد علاقات الإيالة الجزائرية مع فرنسا إلى بدايات الحكم العثماني بالجزائر أي منذ القرن السادس عشر، وكانت فرنسا في سعي دائم لربط علاقات وطيدة بالجزائر لحفظ مصالحها المختلفة معها، وقد اكتست هذه العلاقات مظاهر عديدة، اتسمت بالهدوء تارة، والتوتر تارة أخرى، وتم فيها إبرام معاهدات عديدة سلمية وتجارية، وفي فترة الدايات اتسمت العلاقات بالتفاهم وإرساء نوع من الانسجام مدة طويلة رغم ما تخللها من اضطرابات، ثم صارت العلاقات متوترة بسبب المشاكل التجارية بين البلدين، فطفت على مسرح الأحداث العديد من التطورات والتقلبات، أدت إلى تماطل الجانب الفرنسي في تسوية مسألة الديون المتراكمة، وبالتالي تأزمت العلاقات أكثر وصارت بوادر الانفراج فيها بعيدة المنال، أدت في النهاية إلى احتلال فرنسا للجزائر.

من خلال هذه الأحداث وفي ظل التحولات السياسية والدبلوماسية التي شهدها البحر المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 1671 و1830 وعوامل القوة الأوربية، يمكن طرح التساؤل الآتي: كيف تطورت العلاقات الجزائرية الفرنسية، لتنتقل من حالة التوازن في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين السلام والتوتر إلى تصعيد حاد شمل الحصار والقطيعة، وصولًا إلى الاحتلال الفرنسي؟

1. طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية قبيل عصر الدايات

صارت العلاقات بين فرنسا والجزائر في تصاعد دائم بعد أيام قلائل من تاريخ تجديد وتأكيد فرنسا لامتيازاتها لدى الدولة العثمانية بتاريخ 30 ماي 1604، وذلك بفضل ما قدمه سفيرها الشهير سقاري دوبريف من مجهودات في هذا السياق، وكان السبب المباشر لذلك هو قيام الحكومة الجزائرية بتدمير مركز المؤسسات الفرنسية أو الحصن في جوان 1604، ويذهب جل المؤرخين الغربيين إلى أن الدافع الأساس لذلك هو تذرع الجزائريين بمجاعة أصابت البلاد، ولكن المتفحص لكل تلك الأحداث والوقائع يدرك أن جوهر الأزمة يعود إلى عدم احترام الشركة الفرنسية لبنود الاتفاقية التي تنص على استغلال مناطق المرجان فقط، ولكن الشركة تعدت حدود الاتفاقية وقامت بشراء الحبوب بأسعار زهيدة وباعته في مرسيليا جانية من وراء ذلك أرباحا طائلة، في الوقت الذي كانت البلاد تعاني من أوضاع عصيبة حيث عرفت الناحية مجاعة خطيرة هددت حياة السكان، وكانت المخالفات العديدة التي ارتكبها مواساك من العوامل الرئيسة التي أدت إلى سخط السلطات المركزية والمحلية معا.[1]

وأوعزت الحكومة الجزائرية إلى حاميتها المتواجدة بمدينة عنابة إلى تخريب الحصن وحجز موظفيه، وبناء عليه يمكن القول إن ردّ الفعل الجزائري كان طبيعيا بالموازاة مع ما تم اقترافه من قبل الفرنسيين الذين لم يحترموا بنود الاتفاقية المبرمة بين الجانبين.

أما الملك الفرنسي فاعتبر ذلك إهانة لشرف فرنسا، وسارع بالاحتجاج لدى الباب العالي، طالبا بإعادة بناء الحصن وتعويض مجمل الخسائر التي لحقت بالتجار الفرنسيين، وبعد سنة من الحادث ونتيجة لإلحاح الجانب الفرنسي أوفد الباب العالي " الآغا محمد خوجة" لتسوية الخلاف القائم، ولكن لم تنجح سفارته في إعادة المياه إلى مجاريها لاستخدامه أسلوب العنف إثر قيامه باغتيال الباشا خيضر وحجز ممتلكاته.[2]

---

[1] عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر (الجزائر)، 1985، ص ص 36-37.

[2] نفسه، ص ص 37-38.

وحين عودة خضر باشا لحكم الجزائر في عهدته الثالثة كان ناقما على السياسة الفرنسية وجوسستها، ومن أشد المحرضين للغزو البحري ضدها، وحتى الأموال التي بعث بها السلطان للفرنسيين تعويضا لهم عما خسروه إثر تدمير الباشا سليمان فنزيانو لحصن الباستيون كانت هدفا لغاراته البحرية، حيث تم الاستيلاء عليها من قبل البحارة الجزائريين وامتنعوا عن ردها، الأمر الذي أغضب السلطان على خضر باشا فأمر بإعدامه، وتم تنفيذ ذلك من قبل مصطفى باشا في سنة 1605، وخلفه كوسه محمد باشا، ورفض الديوان بالجزائر الانصياع لأوامر السلطان التي جاء بها مصطفى باشا كبير البوابين برفقة السفير الفرنسي دو بريف القاضية بإعادة بناء حصن الباستيون وتعويضهم عن خسائرهم وتحرير أسراهم.[3]

وظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية معقدة ومتوترة إلى غاية 16 سبتمبر 1628 أين توصل الجانبان إلى عقد معاهدة جديدة، فقد اختار الملك لويس الثالث عشر القنصل السابق لفرنسا "صانصون نابللون" بحلب لتسوية الخلافات القائمة، وبعد مساع طويلة جدا تم الاتفاق على احترام المعاهدة وإقرار السلم نهائيا بين الدولتين، وكانت الجزائر صادقة فيما تم الاتفاق عليه،[4] ومع ذلك فقد عادت الأزمات للظهور مجددا والتي أثرت بالسلب على العلاقات بين البلدين، وكان المتسبب الرئيس فيها الفرنسيون باعتداء سفنهم على بعض السفن الجزائرية المنعزلة، فكان الرد الجزائري سريعا وعنيفا في نفس الوقت، وفي 08 ديسمبر 1637 قرر ديوان الجزائر رفض الصلح وعودة السلم الذي تقدمت به فرنسا، وسمح للريس علي بتشين بالهجوم على المراكز التجارية الفرنسية بالجزائر وتدميرها كعمل ردعي وانتقامي ضد سياسة فرنسا العدائية على الجزائر، ومع نهاية عام 1639 باشر الفرنسيون مساعي جديدة للتفاوض من أجل إعادة تأهيل حصن الباستيون واستئناف نشاطه التجاري، واستطاع قائد الباستيون الجديد دي كوكيل عام 1640 أن ينجح في التوصل إلى اتفاق سياسي وتجاري، ولكن الحكومة الفرنسية اعتبرت الاتفاق في شقه السياسي مهينا لسيادة فرنسا، وحاولت مرارا الضغط عسكريا لتعديله ولكن محاولاتها لم تجد نفعا خلال العامين الموالين.[5]

و مهما يكن من أمر، فإنّ الأزمة عرفت تطوّرًا جديدًا في عهد إبراهيم باشا بسبب فرار حاكم الباستيون توماس پيكه فقد تراكمت الديون والإتاوات المستحقّة عليه لسوء إدارته بحيث بلغت حوالي ثلاثمائة ألف ريال، ولمّا قصده الشواش الأتراك لقبض متأخّرات اللزمة في أكتوبر 1658 أمر جنوده

---

[3] شوقي عبد الكريم، "تطور الوضع السياسي والعسكري للجزائر في عهد الأغوات"، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)، المجلد 14، العدد الأول، ديسمبر 2024، ص 126.

[4] جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 61-66.

[5] شوقي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 130.

بالقبض عليهم ثمّ قام بإخلاء الباستيون على عجل بعد أن أضرم النار في المنشآت وأخذ بيكه معه ثمانين جزائريًّا عنوة إلى ليفورنة، حيث باعهم هناك تعويضًا لخسائره حسب زعمه، ونتيجة لهذا العمل الدنيء ثارت ثائرة الجزائريّين، وأمر الديوان بحجز بضائع المقيمين الفرنسيين بالجزائركضمان، كما تمّ احتجاز القنصل جان بارو بعض الوقت. ولم يجِدْ إبراهيم باشا بدًّا لاستكمال المال الناقص من جعل التجّار المسيحيّين بالجزائر متضامنين مع بيكه، وأجبرهم على الدفع كل حسب أهمّيّة تجارته.[6]

وفي تلك الظروف العسيرة كان لفرنسا نشاط استخباراتي خطير ضد الجزائر تمثل في العملية التجسسية التي خطط لها منذ 1958، إذ كلف رئيس الوزراء الفرنسي الكاردينال مازران القائد العسكري دي كليرفيل باستطلاع الساحل الجزائري بهدف القيام بحملة عسكرية غرضها إنشاء مستعمرة دائمة على الساحل الجزائري تكون منطلقا لأي عمل عسكري في المنطقة، كما قام الملك لويس الرابع عشر في فيفري 1660 بتكليف قائد القوات البحرية الفرنسية البارزين القائد بول بمهمة سرية لتجهيز قوات بحرية لازمة لمهاجمة مدينة الجزائر في غفلة من أهلها، ولكن القوات البحرية الجزائرية كانت على علم بما تم تخطيطه وأفشلت مساعيه.[7]

ومع مطلع عام 1661 وهي بداية حكم الملك لويس الرابع عشر – اعتبرها المؤرخون بداية الحكم المطلق لفرنسا – فإن مناصبة العداء صارت صريحة للغاية، وتأكد لدى الجزائريين قناعة راسخة بعدم جدوى عقد أي معاهدة مع النصارى، غير أنهم أبقوا علاقاتهم مع الباب العالي في ظل ما يستجد من طوارئ وكسب يد العون في حال ما تحالفت الدول الأوربية ضدهم.[8]

وسعى من جديد رئيس الوزراء مازران بمحاولة للتقارب في عهد رمضان باشا لكنها باءت بالفشل نظرا لنوايا الملك الفرنسي العدائية ضد الجزائر تمثلت في ترصد وملاحقة البحرية الجزائرية،[9]

سعى رمضان باشا إلى تطبيع العلاقات مع فرنسا، فأُوفد السيد "دو رومينياك" (De Romenillac) للتفاوض حول معاهدة جديدة تخص "حصن فرنسا"، وتم التوصل إلى اتفاق يقضي باستئناف دفع الإتاوات في 02 فيفري 1661 إلا أن رمضان لم يلبث أن اغتيل بدوره في 10 سبتمبر 1661.[10]

---

[6] محرز أمين، **الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر (الجزائر)، 2008، ص 53،

[7] شوقي عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 132-133.

[8] عطلي محمد الامين، سعيود إبراهيم، "دور البحرية في العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن (11هـ-17م) من خلال المعاهدات والمراسلات- دراسة تحليلية أرشيفية"، مجلة دراسات تاريخية، المجلد 10، العدد الثاني، 2022، ص 320.

[9] شوقي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 135.

ظلت فرنسا ماضية في سياستها الرامية إلى السيطرة على السواحل الجزائرية وإقامة مستوطنات دائمة بها، فكثفت من العمليات التجسسية واستغلت جميع الظروف القاهرة الداخلية والخارجية، ومع بدايات جويلية 1664 شرعت في حملتها على الجزائر وإنزال قواتها على سواحل مدينة جيجل في 23 جويلية بعد تصدي الأهالي والحامية العثمانية لها، ولكنهم عجزوا عن الوقوف في وجهها بسبب اعتمادها على مدفعية أسطولها، واتحد الجزائريون من الأهالي والقبائل مع حكام الجزائر، وكانت الحملة مكونة من 04 آلاف رجل قادمة من الجزائر فصارت 10 آلاف بفضل الآلاف من المتطوعين الملبين لنداء الجهاد، وانهزم الفرنسيون أمام تلك الحملة أواخر شهر أكتوبر، وتكبدوا خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، حيث اعتمد الجزائريون على أسلحة ذات عيار ثقيل وطويل المدى تم جلبها سرا من الجزائر إلى جيجل، فدكت بها الحصون والخنادق والخطوط الدفاعية التي أقامها الجيش الفرنسي.[11]

رغم فشل هذه الحملة عسكريًا، إلا أنها هزّت كيان السلطة في الجزائر، وفي الوقت نفسه، ضرب وباء الطاعون البلاد من جديد، محصدًا عددًا كبيرًا من السكان، وما يقارب 10,000 عبد مسيحي، وهو ما شكّل خسارة مالية فادحة لخزينة البايلك.[12]

2. العلاقات خلال عهد الدايات بين السلام والتوتر:

في عهد الداي الأول للجزائر الحاج محمد التريكي (الطريقي) تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية بالتوتر نظرا لقيام فرنسا بحجز عدد من الرعايا الجزائريين الذين تمكنوا من الفرارا من الرق الذي فرض عليهم في مدن ودول أوربية، بالرغم من الاتفاقيات والمعاهدات التي تربط بين البلدين، فقام الداي ببعث رسالة مع القنصل الفرنسي الأب جان لوفاشي في 23 سبتمبر 1674 وتضمنت الإشارة إلى سكوت فرنسا على بحارتها الذين يعملون في أساطيل أوربية معادية للجزائر ومشاركتهم في الاعتداء عليها، كما تطرقت إلى احتجاز فرنسا للرعايا الجزائريين، وشرعت الجزائر في تنفيذ تهديداتها باحتجاز الفرنسيين المقبوض عليهم

---

[10] pierre Boyer, "La révolution dite des "Aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671)", Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, Aix-en-provence, (France), N^0 01 ,1973, p p 159-170.

[11] شوقي عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 142-143.

[12] pierre Boyer, op.cit, p 166.

في سفن الأعداء المستولى عليها، وقام الريس ميزو مورتو باحتجاز 23 فرنسيا تم القبض عليهم على متن سفينتين إحداهما من جنوة والأخرى من ليفورن.[13]

في سنة 1679 أقدمت الجزائر على قطع علاقاتها مع فرنسا نظرا لعدم التزام الأخيرة ببنود الاتفاق والمعاهدة التي كانت تربط بين البلدين، حيث قامت سفينة مرسيلية باحتجاز عدد من الأسرى الجزائريين الذين تحرروا من قبضة الأسر الإسباني واستعملوا للتجديف في السفن الفرنسية من غير اعتبار يذكر للجانب الجزائري، وظلت العلاقات متوترة طيلة ثلاث سنوات من عام 1679 إلى غاية 1681، حيث ازداد الخلاف اتساعا واعلنت الجزائر الحرب على فرنسا في 18 اكتوبر 1681 لأن هذه الأخيرة تمادت في تعنتها وإصرارها على احتجاز الجزائريين وعدم احترام بنود الاتفاق والمعاهدة المبرمة بين البلدين.[14]

وقام البحارة الجزائريون باحتجاز 29 سفينة وأسر 300 شخص من الفرنسيين، واستغل الأنجليز الفرصة السانحة لإبرام معاهدة مع الجزائر، فأرسل الملك لويس الرابع عشر أوامره لدوكين بقصف مدينة الجزائر سنة 1682، لكنه لم يخلف إلا أضرارا طفيفة في ميناء الجزائر، وعاد إلى ميناء طولون في 12 سبتمبر من نفس السنة، وفي جوان 1683 عاود دوكين قصف مدينة الجزائر قصفا أكثر عنفا، وباءت محاولات كل من القسيس لوفاشي ومدير الباستيون ديسو لإبرام السلم، وفي هذه الظروف استطاع حسين ميزومورتو الوصول إلى الحكم الذي هدد دوكين بقتل رعاياهم الموجودين في المدينة إذا لم يتوقف الفرنسيون عن قصف المدينة، وكان أول من تم تطبيق التهديد عليه هو القسيس لوفاشي، وعاد دوكين خائبا إلى فرنسا بعدما واجه مقاومة شرسة من قبل الجزائريين لحملته على مدينة الجزائر.[15]

3. الامتيازات الإفريقية والاحتكار التجاري الفرنسي:

على الرغم من حالة التوتر التي ميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية فإن الجزائر قبلت توقيع عدة معاهدات مع فرنسا وفقا لمبادئها القديمة بعدم الخلط بين القضايا العامة والقضايا الخاصة وشؤون الدولة بأمور التجارة، ومنها معاهدة سلم وتجارة بتاريخ فيفري 1670 بين الداي حاجي محمد والملك لويس

---

[13] شوقي عبد الكريم،"تطور الوضع السياسي والعسكري للجزائر في عهد الدايات العاديين (1671-1711)"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي (الجزائر)، المجلد 07، العدد، ماي 2023، ص 35.

[14] عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 83-84.

[15] جودي زكريا، "دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن 17"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري (الجزائر)، المجلد الرابع، العدد الأول، جانفي 2022، ص ص 45-46.

الرابع عشر، ومعاهدة سلم وتجارة حول امتياز استغلال الباستيون في 11 مارس 1679 مع ديسو الذي تعهد بدفع الديون المتراكمة على هذا الامتياز، كما نص الاتفاق على إصلاح مباني الباستيون وإعادته إلى حالته السابقة والسماح لمديره الجديد بشحن مركبين من الحبوب كل عام وإرسالهما إلى فرنسا بغرض إعالة عائلات المستخدمين في الباستيون، وهو الحق الذي ستتشبث به فرنسا في كل الظروف حتى في حالات المجاعة، ومعاهدة سلم وتجارة بين داي الجزائر بابا حسن والملك لويس الرابع عشر سنة 1681.[16]

في 25 أفريل 1684 تمكن دوترفيل من إبرام معاهدة صلح بعد مفاوضات دامت أياما، وتضمنت 29 بندا، وتنص المعاهدة أساسا على إحلال السلام لمائة عام ، وقد شكل نشاط البحرية الجزائرية والفرنسية محورا أساسا وحظي باهتمام بالغ فلا تجارة دون سلام بحري خاصة، مما من شأنه أن ينعكس سلبا على العلاقات بين البلدين،[17] وتعهد مدير الباستيون بنقل الأسرى الجزائريين من فرنسا إلى ميناء الجزائر، ويتم تبادلهم مع السرى الفرنسيين رجلا برجل، وكذلك الغنائم التي تم الاستيلاء عليها الطرفان من تاريخ عقد الاتفاق، ويشير البند التاسع إلى إعطاء تعليمات لحكام المقاطعات بإعداد قوائم عن الأسرى الموجودين بها، كما ضبطت تسهيلات تمنح لسفن كل من البلدين بالتزود بكل ما هي في حاجة إليه من تموين ومعدات اخرى، ومنع أسر أي فرنسي يوجد على متن سفينة معادية أو أجنبي على سفينة فرنسية، ونفس الأمر بالنسبة لفرنسا، كما تدفع الرسوم الجمركية مثلما يدفعها الفرنسيون، إضافة إلى تعهدات أخرى،[18] فيلاحظ أنها حملت في الشق السياسي وقف الأعمال العدائية في البحر بين الجانبين، وكذا عدم التعرض للسفن وتستقبل في موانئ البلدين سواء أكانت حربية أم تجارية وتمنح كل أنواع المساعدة، كما يتم تبادل الأسرى، وفي شقها التجاري اتفق على منح ديسو حاكم الباستيون امتياز استغلال صيد المرجان في القالة، شتورة، بونة، القل، رأس الحمراء، بجاية، جيجل، وذلك نظرا لمساعيه في إحلال السلم بين الجانبين بعد الحملة الأخيرة، وعموما فإن هذه المعاهدة لم تجد حلا جذريا لنشاط البحرية.[19]

كان الملك لويس الرابع عشر حريصا كل الحرص على الحفاظ على علاقاته بالجزائر، فكلما فسدت العلاقات إلا وسعى جاهدا لتجديدها، ولأجل ذلك أبرم عدة معاهدات مع دايات الجزائر، فكانت معاهدة سلم وتجارة سنة 1681 مع الداي بابا حسن، ثم معاهدة سلم وتجارة في 25 أكتوبر 1684 مع الداي

---

[16] مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، دار الأمة، ط 02، 2007، الجزائر، ص ص 67-68، انظر أيضا: جمال قنان، مرجع سابق، ص ص 86-87،

[17] عطلي محمد الامين، سعيود إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 323-324.

[18] جمال قنان، مرجع سابق، ص ص 98-102.

[19] جودي زكريا، مرجع سابق، ص 46.

الحاج حسين ميزومورتو تتمحور أساسا حول توقيف اعمال القرصنة البحرية، ثم معاهدة أخرى سنة 1685 مع الداي الحاج حسين وتم تجديدها سنة 1686،[20] ثم معاهدة سلم وتجارة في 13 ماي 1689 مع الداي شعبان، وكانت بإلحاح شديد من ملك فرنسا، تلتها معاهدة سلم لمائة سنة مع الداي شعبان، بتاريخ 24 سبتمبر 1689، حيث عرض الملك لويس الرابع عشر في رسالته الموجهة إلى الداي كل التسهيلات والمساعدات للأسطول الجزائري في الموانئ الفرنسية، وخاصة منها ميناء بريست، ويحثه فيها مغريا بالتعرض للسفن الأنجليزية والهولندية لما في ذلك من فوائد عظيمة وسمعة كبيرة، كما طلب من الداي مباشرةُ إعلان الحرب على أنجلترا وهولندا.[21]

نلاحظ هنا اختلافا واضحا بين بعض المؤرخين والباحثين في ذكر التواريخ التي وقع فيها إبرام هذه المعاهدات التي تعدت ما تم عقده مع الدول الأوربية الأخرى مجتمعة، ولعل مرد ذلك راجع إلى اختلاف ذكرها في المذكرات والكتابات الأجنبية والفرنسية منها على وجه الخصوص، وبالرغم من هذا الاختلاف فإنها تدل دلالة واضحة على سعي فرنسا ممثلة في حكامها لاقتناص كل الفرص الثمينة، والتي تمكنها من الاستفادة الدائمة من الامتيازات السياسية والتجارية خاصة التي تحصل عليها من إبرام معاهدة تلو الأخرى.

توالت الاتفاقيات الواحدة تلو الأخرى ومنها اتفاقية اقتصادية بتاريخ 05 ماي 1690، وتم تجديدها بتاريخ 27 ديسمبر 1690، وتجددت مرة أخرى في 1692، وأرسل لويس الرابع عشر رسالة كلها مودة وعطف إلى الداي شعبان، وتلتها اتفاقية اقتصادية بتاريخ 03 جانفي 1694، ثم رسالة إلى الداي الجديد الحاج أحمد يهنئه الملك فيها بانتخابه دايا ويتمنى له كل الخير والبركة، ورسالة أخرى يعلمه فيها بأنه أرسل

---

[20] في سنة 1686 تجددت أعمال القرصنة الجزائرية وتوترت العلاقات أكثر من ذي قبل خاصة لما علم الداي ميزمورتو أن حكومة فرنسا تتجسس على البحرية الجزائرية وتجهز لحملة ضد الجزائر، وبذلك تهيأ للمواجهة بإقامة المزيد من المدافع وتوفير الذخيرة في 26 جوان 1688 م على رأس 41 قطعة بحرية، على التو أرسل إلى الديوان مهددا بقتل أسرى الجزائر الذين جاء بهم على متن سفنه، وتم قصف مدينة الجزائر وألحقوا بالمدينة خرابا كبيرا فقام الانكشارية عند عودتهم من وهران وأقدموا على قتل الأسرى الفرنسيين ومعظم القناصل، فرد الفرنسيون بقتل الأسرى الجزائريين، وبعدها قام ميزمورتو بتكثيف القرصنة على سواحل فرنسا الجنوبية، فخشيت فرنسا من فقدان كل تجارتها مع الشرق فتستولي عليها إنجلترا، فسارعت إلى السلم، للمزيد انظر: مصطفى بن عمار، **الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات 1671-1830**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 02، 2010، ص 86.

[21] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 66-68، انظر أيضا: عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 80-81.

مبعوثه الخاص دوزو مجددا إلى الجزائر لإزالة بعض سوء التفاهم الذي لا يمكن إزالته بالرسائل فقط،[22] كما اعتمد الداي شعبان على المعطيات والمعلومات الاستخباراتية في تحرير رسائل الاحتجاج إلى الملك لويس الرابع عشر محتجا ومعاتبا عن إخلال قنصله بتونس بواجب الحياد في الصراع الدائر بين الجزائر وتونس، مؤكدا على التزام الجزائر بمعاهدة السلم التي تربط بلديهما، وذلك رغم العروض المقدمة من دول منافسة لفرنسا، مما أحرج البلاط الفرنسي وجعله يقوم بعزل القنصل الفرنسي بتونس السيد سورهاند في شهر أفريل 1695، وبالتالي يعتبر البعض أن عام 1694 كان محطة بارزة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث عرف تسوية الخلافات حتى وفاة لويس الرابع عشر عام 1715،[23] ثم تجددت الاتفاقية بين الحاج أحمد وملك فرنسا بتاريخ 04 مارس 1698، ثم اتفاقية أخرى بتاريخ 19 جويلية 1700 مع الداي علي، وتلقى الداي الجديد مصطفى رسالة تهنئة فيها تأكيد على نفس النوايا بعد تجديد مصادقة الداي على الاتفاقيات السابقة حسب العرف المتبع كلما انتخب رئيس دولة جديد، ورسائل شكر وتهنئة بالانتصار، وتجديد معاهدة السلم مع الداي مصطفى في نوفمبر 1705، ورسالة تهنئة للداي الجديد حسين خوجة ولا ينسى أن يؤكد على ضرورة وأهمية الحفاظ على المعاهدات بين البلدين.[24]

استمر تجديد اتفاقيات ومعاهدات السلم والتجارة مع خلفه لويس الخامس عشر على مدار سنوات حكمه وفي كل مرة يؤكد فيها لحكام الجزائر الجدد من الدايات حرصه على حفظ علاقات حسن التفاهم مع جمهورية الجزائر، والتقدير والود وتبادل الأسرى والحرص على حفظ السلم واحترام المعاهدات إلى غاية وفاته سنة 1775، وكذلك كان سلفه الملك لويس السادس عشر.[25]

لكن رغم كل هذه الاتفاقيات والمعاهدات التي تدعو إلى إرساء وشائج الود والتفاهم ومد جسورها كانت فرنسا تخفي نيات مبيتة للانقضاض على الجزائر كلما سنحت الفرصة، وتعود من جديد لاستجداء السلم تقية ونفاقا، زيادة على قيامها بالتجسس والاطلاع على أحوال الجزائر داخليا وخارجيا لمعرفة أوضاعها العامة والخاصة والاستعداد لإرسال حملاتها لضرب الجزائر واحتلالها.

4. العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الثورة الفرنسية 1792-1798

تميزت العلاقات الفرنسية الجزائرية بالطابع السلمي خلال القرن الثامن عشر، حيث غلب عليها الهدوء والاستقرار إذا ما قورنت بالحروب والتوترات التي سادت علاقات البلدين خلال القرن السابع عشر وخلال العشرية الأخيرة من هذا القرن 18، وقد مرت فرنسا بظروف صعبة للغاية بسبب الآثار التي

[22] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 70.

[23] شوقي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 47.

[24] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 71-75.

[25] نفسه، ص ص 83-90.

تركتها الثورة الفرنسية، التي اندلعت عام 1789م في الداخل وفي الخارج، ففي الداخل اندلعت مجموعة من الثورات المضادة للنظام الجمهوري الذي تم إعلانه سنة 1792م، وقد تصدت لها الحكومة الفرنسية بالقمع، وقد أثار هذا الإرهاب رعبا شديدا في أوساط الأغنياء الذين اضطروا إلى الهجرة، ومما زاد الأمر تعقيدا افتقار الدولة للأموال الضرورية لسد رمق المواطنين، وانخفاض الإنتاج الزراعي بشكل مريع مما جعل شبح المجاعة يهدد مناطق واسعة من البلاد، أما في الخارج فقد كانت فرنسا تعاني من الحصار البحري المحكم الذي فرضته عليها الدول الأوروبية المتحالفة منذ سنة 1792م، قصد القضاء على الثورة الفرنسية في مهدها، وكان في مقدمة هذه الدول بريطانيا وإسبانيا.

وقد اضطرت الحكومة الفرنسية أمام هذه الأزمة الخطيرة التي عاشتها خلال هذه المرحلة الصعبة من تاريخها إلى تدعيم أواصر الصداقة مع الجزائر، وسعت إلى المحافظة على الامتيازات التي حصلت عليها منذ القرن السادس عشر قصد التغلب على مشاكلها الاقتصادية خاصة مشكل المواد الغذائية.[26]

وإذا كانت الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة هي التي أجبرت فرنسا على توطيد علاقاتها مع الجزائر خلال هذه المرحلة، فإن السلطات الجزائرية لم تحاول استغلال الظروف الصعبة التي مرت بها فرنسا ابتداء من سنة 1792م، بل على العكس لقد أبدى الداي حسن (1792- 1798م) حزما وصرامة في الوفاء بجميع التزامات الجزائر نحو فرنسا، حيث أعطى تعليمات لباي قسنطينة بمنح كل التسهيلات لأعوان الشركة الإفريقية لشراء الحبوب التي كانت بلادهم في أمس الحاجة إليها خاصة القمح، كما تحصلت الوكالة الإفريقية[27] وقد قام اليهوديان بكري وبوشناق بدور الوساطة في هذه المفاوضات المتعلقة بالديون وتلك الخاصةب شحنات القمح حتى جعلو فرنسا تستفيد من قرض إجمالي بـ05 ملايين فرنك.[28]

لم يكن دعم الجزائر لفرنسا مقتصرا على الحبوب الغذائية والقروض المالية فحسب، بل شمل أيضا الدعم السياسي، حيث كانت الجزائر من أولى الدول التي اعترفت بالجمهورية الفرنسية، إذ أكّد

---

[26] أحمد مسعودي، **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2010، ص 07-08.

[27] تأسست الوكالة الإفريقية في 1794/02/07م وهي التي عوضت الشركة الملكية الإفريقية، توقف نشاطها سنة 1799 بسبب حملة نابليون بونابرت على مصر، بلغ متوسط ما كانت ترسله الشركة الإفريقية وحدها من الحبوب إلى فرنسا خلال هذه السنوات الصعبة (1792-1794)، حوالي 800 ألف كيلة جزائرية سنويا، وهو ما يعادل حوالي 352400 قنطار، للمزيد انظر: أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 09.

[28] كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، جامعة معسكر، 2008، ص 115.

الداي حسن باشا في رده على رسالة وزير الخارجية الفرنسي لوبران (Lebrun) التي تضمنت طلب الاعتراف بالنظام الجمهوري، وتثبيت القنصل فالبير (Valliere) في منصبه، وأن بلاده ستبقى وفيّة بالتزاماتها، مثلما نصت عليها المعاهدات المبرمة بين البلدين، وبأنها ستحترمها بكل دقة وإخلاص ما لم يتم انتهاكها وخرقها بأمر من أعضاء حكومتكم، غير أن هذا الجو القائم على الصداقة والتعاون لم يلبث أن تعكّر عندما قام نابليون بونابرت بحملته على مصر في شهر جويلية 1798م، وأعلنت الدولة العثمانية الحرب ضده نتيجة لذلك في 09 سبتمبر من نفس السنة.[29]

5. موقف إيالة الجزائر من الحملة الفرنسية على مصر

في 12 أفريل 1798 أصدرت حكومة الإدارة قرارا بتشكيل جيش الشرق بقيادة بونابرت لغزو مصر، وتعتبر هذه الحملة تأكيدا على تراجع مكانة وقوة الدولة العثمانية، وكشفت عن قرب انتهائها وضعف دورها في العلاقات الدولية التي أخذت تنتقل في صالح الدول الأوربية، وهذه الحملة كانت بمثابة امتحان للباب العالي وقدرته على فرض إرادته على الدول المغربية، ولقد أدرك الباب العالي أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الجزائر في حربها ضد فرنسا.[30]

كان على فرنسا بمقتضى المعاهدات المبرمة بينها وبين الجزائر أن تقدم للجزائر أتاوة سنوية وبارجة حربية وكمية مناسبة من البارود وقذائف للمدافع مقابل السماح بمرور سفنها في البحر الأبيض المتوسط وإقامة مركز لصيد المرجان بعنابة، وبقيت هذه العلاقة إلى زمن الجمهورية الفرنسية، ثم حدثت بعد هذا جفوة بين الطرفين عدة مرات فتوترت العلاقات بينهما بصورة بالغة، بحيث أن الداي أعلن الحرب على فرنسا في الوقت الذي كانت فيه هذه الأخيرة تحارب مصر.[31]

شهدت العلاقات الجزائرية الأوربية في هاته الفترة تشنجات وتوترات كبيرة، فعلى إثر احتلال فرنسا لمصر قامت الجزائر بقطع علاقاتها مع فرنسا.[32]

---

[29] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 09.

[30] فاطمة درعي، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الثورة الفرنسية 1789-1815**، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، العدد 03-04، ص 66-67.

[31] سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تر: أبو العيد دودو، الشركية الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 34.

[32] يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا(1500-1830)**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 110-112.

أعلن الداي مصطفى باشا (1798-1805) الحرب رسميا ضد فرنسا في شهر ديسمبر 1798م، امتثالا لأوامر السلطان العثماني بعد أن قام بمحاولات يائسة لإقناع نابليون بالتراجع عن فكرته، بعدما أعلنت الجزائر الحرب على فرنسا تضامنا مع الدولة العثمانية، تم غلق مراكز الوكالة الإفريقية في كل من عنابة والقالة، وحجز ممتلكاتها، وهدّمت بعض بناياتها ونُهبت، كما أُلقي القبض على القنصل الفرنسي مع 18 فرنسيا كانوا مقيمين بمدينة الجزائر.[33]

كرد على موقف الجزائر اتخذت الحكومة الفرنسية قرارا في 15 فيفري 1799 يسمح للسفن الفرنسية والقراصنة الفرنسيين بمهاجمة السفن الحربية أو التجارية التي تحمل الراية الجزائرية أو التونسية أو الطرابلسية، واستثنيت السفن المغربية لرفض سلطان المغرب الاستجابة لطلب الدولة العثمانية، وكذلك إيقاف رعايا الدول الثلاثة والسيطرة على ممتلكاتهم، لكن وزير الخارجية تاليران تراجع عن موقفه ضد الجزائر محاولا إعطاء المبرر لموقف الجزائر باعتبار أنها لم تعلن الحرب ضد فرنسا بمجرد دخولها مصر بل تأخر دخولها، وذلك بضغط من الجيش لأنها كانت ترغب في الحفاظ على حالة السلم مع فرنسا.[34]

في سنة 1800 جرى تفاوض على معاهدة صلح،[35] ففي 19 جويلية عقدت الهدنة بين الداي مصطفى باشا وديبواتانفيل المفوض العام للعلاقات الخارجية والمكلف بإقرار السلم مع الإيالة وقد احتوت الهدنة على 05 بنود، وبذلك عادت العلاقات التجارية بين البلدين.[36]

6. العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الحملة الفرنسية على مصر 1800-1814

لقد أثر قرار الداي بغلق المؤسسات الفرنسية في شهر ديسمبر 1798م تأثيرا بالغا في الاقتصاد الفرنسي، وأحس المسؤولون الفرنسيون بذلك، فراحوا يبحثون عن حلول للأزمة التي حرمت مناطق كثيرة من فرنسا من حبوب الجزائر، وعرضت آلاف الفرنسيين للبطالة والمجاعة.

تمكّن القنصل الفرنسي شارل فرانسوا ديبوا تانفيل (D.Thanville) من لقاء الدي مصطفى من أجل إعادة العلاقات بين البلدين، وبعد لقاء طويل جمعه بالتاجرين اليهوديين بكري وبوشناق، من التوصل إلى عقد الهدنة التي تم ذكرها سابقا سنة 1800،

[33] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 12، 16.
[34] فاطمة درعي، مرجع سابق، ص 66-67.
[35] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 114.
[36] فاطمة درعي، مرجع سابق، ص 67.

لم تبق بريطانيا مكتوفة اليدين أمام الهدنة، فقد ضغطت على الباب العالي ليضغط بدوره على الجزائر من أجل حملها على إلغاء صلحها مع فرنسا، وقطع علاقاتها معها، وبناء على ذلك هدّد السلطان العثماني الداي مصطفى بالعزل، فامتثل هذا الأخير، وقطع العلاقات مع فرنسا، وأعلن الحرب ضدّها يوم 14 أفريل 1801م،[37] لكن تم الصلح بعدها، وأرسل الداي رسالة مجاملة لنابليون فرد عليه بأن الماضي انتهى وانقضى وأنه يتفهم الضغوط التي تمارس عليه، وفي نفس السنة عقد صلح بين الباب العالي وفرنسا، وبذلك توقفت الحرب بين الجانبين.[38]

غير أن الصلح لم يدم طويلا بين الجزائر وفرنسا بسبب إصرار الداي مصطفى باشا على مطالبة فرنسا بتسديد ديونها، فتوترت العلاقات بين البلدين وتلتها بعد ذلك اشتباكات متبادلة بين سفن الطرفين في البحر الأبيض المتوسط، ولما لجأ نابليون إلى استعمال لغة التهديد ضد الجزائر، استغل أصحاب الأطماع ذلك ليظهروا خططهم الرامية إلى احتلال الجزائر، فكان من بين هؤلاء تيدنا (Thédenat) نائب مفوض العلاقات التجارية الفرنسية الذي قدم مشروعا في سنة 1802م إلى تاليران وزير خارجية فرنسا بعنوان: «نظرة عامة عن إيالة الجزائر»، لخص فيه حالة الجزائر السياسية والعسكرية والاجتماعية بحكم معرفته لها يوم أن كان أسيرا فيها لعدة سنوات، ثم اقترح إرسال حملة عسكرية بهدف الاستيلاء على كنوز الجزائر وتحطيم أسطولها.[39]

في سنة 1802م أرسل نابليون رسالة تهديد إلى أوجاق طرابلس الغرب وتونس والجزائر ردا على ضرب القنصل الفرنسي في ميناء تونس، وكانت لهجة نابليون شديدة التهديد، غير أن داي الجزائر عامل الفرنسيين معاملة حسنة حتى أنه أرسل الريس المذنب علي تتر أمام القنصل الفرنسي لقطع رأسه لكنه عفا عنه، وقام الداي بإرسال رسالة تقدير لنابليون وأطلق سراح طاقمي السفينتين.[40]

---

[37] la République française et la Régence d'alger, **Traité de paix**, Imprimerie du Dépôt des Lois, Paris, 1801.

[38]- دلباز محمد، حصاد عبد الصمد، "طبيعة العلاقات السياسية الجزائرية الأوربية قبيل مؤتمر فيينا 1815م"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أدرار، المجلد 20، العدد الرابع، 2021، ص 57.

[39] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص ص 13-14.

[40] عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص 580.

لكن لما أصبح نابليون إمبراطورا وتمكّنه من ضمّ إيطاليا إلى إمبراطوريته، غيّر سياسته تجاه الجزائر، فأرسل إليها حملة كبيرة عام 1805م بقيادة أخيه جيروم ومعه أوامر بحمل الداي على إطلاق سراح الأسرى الإيطاليين، فتجنّب الداي الصدام، وأطلق سراح 232 أسيرا.[41]

وجدّد عقد الصلح والامتيازات السابقة، غير أن هزيمة فرنسا البحرية يوم 21/10/1805م، التي قضت على أسطورة العظمة الفرنسية وأتاحت لبريطانيا المنتصرة أن تسيطر على البحر الأبيض المتوسط، جعلت الجزائر تفتح لبريطانيا باب الصداقة والتعاون، وقد أدى هذا التقارب إلى عقد اتفاقية بين الطرفين في شهر جانفي 1807م، تحصلت بريطانيا بموجبها على تسلّم مركز القالة الفرنسي واستغلاله لمدة 10 سنوات.

إن حصول بريطانيا على هذا الامتياز بمقتضى هذه الاتفاقية، جعل نابليون يفكر بجد في احتلال البلدان المغاربية من جديد، وإنشاء قاعدة بحرية على سواحل الجزائر ليوازن بها قوة الإنجليز بجبل طارق ومالطا، فوجه رسالة إلى الأميرال دوكري (Decres) وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية في 18 أفريل 1808م، طالبا منه في هذه الرسالة، أن يتأمل في حملة ضد الجزائر من ناحية البر والبحر، وتنفيذا لهذا الطلب أرسلت الحكومة الفرنسية المهندس العسكري بوتان (Boutin) في مهمة تجسسية سرية إلى الجزائر عام 1808م، لإعداد مشروع غزو.

وصل بوتان إلى الجزائر في 24 ماي 1808م على متن سفينة حربية تسمى لو روكان (Requin Le)، وقد تمكن من جمع معلومات هامة عن أحوالها وأوضاعها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد أن مكنه القنصل الفرنسي تانفيل بفضل العلاقات التي أقامها مع الأشخاص القريبين من دوائر السلطة من زيارة كل الأماكن الحساسة، وأعاد كتابة تقريره الذي تضمن معلومات دقيقة عن تحصينات الجزائر وطبيعة أرضها، وعدد قواتها وزمن الحملة المقترحة، والمدة التي تستغرقها، وعدد الجيش الضروري لذلك.

لكن هذا التقرير لم يُعمل به ولم يُستثمر إلا في حملة عام 1830م، لأن نابليون كان مشغولا بالحرب في إسبانيا، وبحملته الفاشلة على روسيا عام 1812م، التي انتهت بتحالف دول أوروبا ضده وإسقاطه عامي 1814–1815م. وإثر ذلك أخذت تظهر في الأفق مشاريع دولية لتدويل قضية الجزائر والمغرب خاصة في مؤتمري فينا 1814م وإكس لاشابيل 1818م.[42]

7. الأطماع الأوربية لاحتلال الجزائر

[41] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 14.

[42] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 15.

إن ضعف الدولة العثمانية نتيجة تحالف الدول الأوروبية ضدها ولّد ما يسمى بالمسألة الشرقية عند بداية القرن 19، فكان ما يوازيه في العلاقات الجزائرية الأوربية بالبحر المتوسط الغربي ما يسمى بالمسألة الغربية، فجمعت الدول الأوربية قواها، وتحالفت من أجل إرغام الجزائر على التوقف عن تعرضها لسفنها، فهاجمت البحرية البريطانية والهولندية الأسطول الجزائري سنة 1816، فأصبحت سواحل الجزائر مكشوفة لهجمات الأعداء.[43]

كانت كل من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا تتنافس فيما بينها لكسر شوكة الجزائر لعدة اعتبارات منها بالخصوص الحقد الصليبي الذي كانت تشجعه الكنائس ورجال الدين في أوروبا، ولتحقيق هذا الهدف سارعت الدول الأوربية لعقد مؤتمرات لمناقشة هاته المسائل والسعي من أجل تطبيق القرارات المتخذة، ومن أبرز هاته المؤتمرات:

7.1 مؤتمر فيينا ومسألة القرصنة المغاربية 1814-1815

نصّت معاهدة باريس الأولى على عقد مؤتمر صلح عام في فيينا لحل مشكلات القارة، ولضمان فعالية المداولات تقرر أن تجتمع الدول الأربع الكبرى المنتصرة -روسيا وبروسيا وإنجلترا والنمسا- في لجنة رباعية تتولى دراسة القضايا ومناقشتها واقتراح الحلول.(44) ونوقشت مسألة العلاقات مع فرنسا، كما طرحت المسألة الجزائرية وقضية القرصنة وتحرير الأسرى المسيحيين، وبتوقف الحروب التي شهدتها أوروبا بسبب الثورة الفرنسية تحالفت تلك الدول من أجل وضع حد لنشاط الأسطول الجزائري.[45]

---

[43] خالد بوهند، فاطمة بن عيسى، "المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية من خلال وثائق مركز المحفوظات الوطنية للدراسات التارخية بالجزائر"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، الملجد 09، ع 01، جوان 2018، ص 55.

[44] عبد العزيز سليمان نوار، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ص ص 143-145.

[45] جخدان بوعبد الله، "مصير دول المغرب في ظل الوفاق الأوربي في مؤتمر فيينا من خلال مذكرة سيدني سميث 1814/08/31 -دراسة تحليلية للوثيقة من خلال الكتابات المحلية والأوربية-"، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية، جامعة تلمسان (الجزائر)، المجلد 10، العدد الأول، جانفي 2018، ص ص 104-105.

واتفقت الدول الأوروبية المتنازعة في مؤتمر فيينا على إلغاء العبودية وإنهاء القرصنة البربرية،[46] حيث سلم الأميرال الانجليزي سيدني سميث مذكرة إلى المؤتمرين ملحا فيها على ضرورة القضاء على قراصنة الدول المغاربية، وأيضا جاء في تقرير نمساوي إلى الدولة العثمانية أشار فيه الأميرال سميث إلى المؤامرة التي يحيكها ضد الأوجاقات الغربية وهي الجزائر وتونس وطرابلس، وطلب من جميع الأطراف أن يصبح قائدا للقوات العسكرية التي تعد من طرف هذه الدول للانتقام من الأوجاقات.

بعد دراسة المؤتمر للمسألة المغاربية أصدر قرار نهائيا في 09 جوان 1815 ينص على ضرورة وضع حد لمسألة استرقاق الأسرى المسيحيين في البلدان المغاربية ضمن سياسة عامة تهدف إلى إلغاء عادات القراصنة والرق في العالم.[47]

2.7 مؤتمر لندن 1816:

سارعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر دولي في لندن سنة 1816م للنظر في قضية القرصنة المغاربية، واتفقت إنجلترا وهولندا على شنّ حملة مشتركة على الجزائر، ولضمان نجاحها أوفد اللورد إكسموث جواسيس زودوه بمعلومات دقيقة عن طبيعة الدفاعات الجزائرية، ونقاط قوتها وضعفها.[48]

استغل الإنجليز قرار مؤتمر فيينا 1815 القاضي بمنع تجارة الرقيق لكي يوجهوا دعوة إلى الدول المعنية، فتخلى اللقاء منذ الاجتماع الأول يوم 28 جويلية 1816 عن موضوعة وهو محاربة تجارة الرقيق على السواحل المغربية إلى محاربة القرصنة البربرية،[49] وباسم هذا المبدأ توجه اللورد إكسموث Lord (Exmouth) إلى الجزائر عام 1816 لإرغام داي الجزائر عمر على توقيع المعاهدة وإطلاق سراح العبيد المسيحيين دون شروط. أعلنت أسطولتا فرنسا وإنجلترا حظر القرصنة على الجزائر؛ فرفض الداي، فقصفت الجزائر في 27 أغسطس 1816.[50]

بعد أن أرسلت بريطانيا اللورد اكسموث في مهمة إلى الجزائر، دعت الدول الأوروبية في أواخر شهر أوت 1816م إلى الاجتماع في لندن من أجل تكوين رابطة أوروبية تتمثل مهمتها في القضاء على القرصنة

---

[46] Abla GHEZIEL, "La politique des deys d'Alger à la veille de la conquête française (1730/1830)", Al-mawaqif,N^0 01, (décembre 2011), p p 63-74.

[47] خالد بوهند، فاطمة بن عيسى، مرجع سابق، ص 65.

[48] مبارك شودار، "التكتل الأوربي ضد الجزائر فيما بين 1815-1819 وتداعياته"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، المجلد 09، العدد الأول، مارس 2018، ص 133.

[49] خالد بوهند، فاطمة بن عيسى، مرجع سابق، ص 65.

[50] Abla GHEZIEL, op.cit, p 69.

البربرية على سواحل شمال إفريقيا، فاقترحت حصار دول شمال إفريقيا تحت إشراف مجلس أوروبي، وتكون مدة بقاء هذا الحلف سبع سنوات،[51] ورغم انعقاد الاجتماع في لندن إلا أن الدول الأوربية المشاركة لم تتوصل إلى قرار نهائي حول مشروع إنشاء قوة بحرية مشتركة لاختلاف أهدافها ومواقفها، وتمسكت كل دولة بآرائها السابقة، واتفق المؤتمرون على عقد مؤتمر جديد في إكس لاشبيل أواخر عام 1818م، وطرح المسألة الجزائرية للبحث فيها ومناقشتها من جديد.[52]

3.7 مؤتمر إكس لاشابيل 1818:

استمرت مسألة أمن البحر المتوسط مطروحة في المؤتمرات الدولية حتى مؤتمر إكس لاشابيل عام 1818، حيث قدمت روسيا والنمسا وفرنسا مشروعاً يقضي بتجزئة الدولة العثمانية، واتفقت الدول الأوروبية المشاركة على توجيه إنذارات صارمة للإيالات العثمانية في شمال إفريقيا، تنص على أن أي اعتداء على تجارة أوروبا سيواجه بأقسى العقوبات،[53] وقام المؤتمرون بتوقيع بروتوكول في 20 نوفمبر 1818 نص على ضرورة التخلي عن أعمال القرصنة البحرية الجزائرية، مع التهديد باستعمال القوة، واتفقوا أيضا على تفويض بريطانيا وفرنسا لهذه المهمة،[54] واستقبل الداي حسين المبعوثين مرتين، الأولى كانت يوم 05 سبتمبر 1819م، وتسلّم منهما التصريح الذي أقرته الدول الأوروبية في مؤتمر اكس لاشابيل، والثانية يوم 09 سبتمبر من نفس السنة، وقد أعلن فيها الداي للمبعوثين عن موقفه النهائي بخصوص مسعاهما والمتمثل في وفاء بلاده بتعهداتها والتزاماتها مع الدول التي ارتبطت معها بمعاهدات صلح، مؤكدا في نفس الوقت تمسك بلادة بحق تفتيش السفن الذي اعتبرته حقا مشروعا، أما الدول التي لا ترتبط مع الجزائر بمعاهدات صداقة فهي دول معادية، وتعامل على هذا الأساس حتى يتم إبرام الصلح معها.[55]

8. مسألة الديون وتوتر العلاقات

كان اليهوديان بكري المعروف باسمه المستعرب ابن زاهوت وبوشناق بوجناح يديران شبكة للتجسس على أحوال المواطنين الجزائريين لفائدة الحكام العثمانيين، وقد استغل هذان اليهوديان ثروتهما

---

[51] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 17.

[52] خالد بوهند، فاطمة بن عيسى، مرجع سابق، ص 66.

[53] محمد حلوان، كريم ولد نبية، موقف المؤتمرات الدولية من النشاط البحري لأيالتي الجزائر وطرابلس الغرب 1815-1818، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، الملجد 12، العدد الأول، جويلية 2020، ص 206.

[54] خالد بوهند، فاطمة بن عيسى، مرجع سابق، ص 67.

[55] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 18.

الطائلة ونفوذهما الواسع لدى بعض الدايات فتدخلا في شؤون البلاد، بل وتمكنا من زمام السلطة في بعض الأحيان.[56]

إن شركة بكري وبوجناح كانت تحظى في أغلب الأحيان بثقة المسؤولين في الإيالة وبمساعدتهم في إقامة وتدعيم علاقاتها مع الخارج،[57] وكان لهما مراكز تجارية ذات أهمية موزعة في أهم مدن البحر المتوسط كمرسيليا، جنوة، نابولي، إزمير، الاسكندرية، تونس، منطقة الراين وبلجيكا، واستغل هذان اليهوديان الامتيازات التي كانا يتمتعان بها في الجزائر فعملا جهدهما على أن يحتكرا لفائدتهما عملية تصدير الحبوب الجزائرية، ولما كانا يقدمان إلى فرنسا كل أنواع التسهيلات في الدفع فقد تراكمت ديونهما على الحكومة الفرنسية، إذ قدرت مبالغهما المالية المستحقة عليها عام 1795 بحوالي 02 مليون فرنك.[58]

من المسائل التي بقيت عالقة بين الجزائر وفرنسا في هذه المرحلة، مسألة الديون نظرا لانشغال فرنسا بحروبها الأوروبية خلال عهدي الجمهورية والإمبراطورية، ولما عادت أسرة آل بوربون إلى الحكم ونُصب لويس الثامن عشر على العرش، أثيرت المشكلة من جديد وألح الداي على ضرورة تصفيتها فعينت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية سنة 1819م لدراستها وقد قدرتها بـ24 مليون فرنك، وبعد مداولات طويلة بين أعضاء هذه اللجنة، تم الاعتراف بمبلغ 07 ملايين فرنك كحد أعلى لهذه الديون، نتيجة مطالبة أطراف أخرى بديونها التي على بكري وبوشناق.[59]

في 28 أكتوبر 1819م تم التوقيع على اتفاق التسوية الذي نص على أن تدفع الحكومة الفرنسية لليهوديين يعقوب بكري وميشال بوشناق عن طريق مفوض هما السيد بليفيل Pléville 07 مليون فرنك، موزعة على 12 دفعة، مبلغ كل منها حوالي 600 ألف اقتطاع فرنك، تدفع كل 05 أيام بدءا من مارس 1820.

دفعت الحكومة الفرنسية 4,5 مليون فرنك لبكري، وحجزت 2,5 مليون فرنك في صندوق الودائع لصالح الدائنين من أفراد عائلة بكري وتجار مرسيليا الفرنسيين، وكان الداي يعلن بأنه من الدائنين لأن معظم الحبوب التي زود بها اليهوديان فرنسا ولم يدفعا قيمتها كانت حبوب الدولة الجزائرية -من الجدير بالذكر أن الداي لم ينل أي شيء من المبلغ الذي دفعته الحكومة الفرنسية لهذين اليهوديين- حيث غادر بكري الجزائر إلى فرنسا بعد أن قبض مبلغه، وتجنس بالجنسية الفرنسية واستقر في باريس، ورحل

---

[56] محمد رزوال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص 25.

[57] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص 290.

[58] محمد رزوال، مرجع سابق، ص 27-28.

[59] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 18.

مشيل بوشناق إلى ليفورنه بإيطاليا ليختفي عن الأنظار، وهكذا ترك هذان اليهوديان الداي يتخبط في مشاكل مع الدولة الفرنسية.[60]

9. العلاقات الجزائرية الفرنسية 1815-1827

بعد سقوط نابليون في شهر أفريل 1814م، عادت أسرة آل بوربون إلى الحكم في فرنسا، وقد سعت حكومة الملك لويس الثامن عشر إلى إعادة العلاقات مع الجزائر إلى ما كانت عليه قبل القطيعة في عام 1807م، وأرسلت في هذا الصدد ممثلا إلى الجزائر الذي حصل في 12 جويلية 1814م علي موافقة الداي علي باشا على إقرار وتثبيت جميع المعاهدات السابقة بين البلدين.

في 28 أوت 1815م عينت الحكومة الفرنسية قنصلا جديدا لها في الجزائر هو بيير دوفال (Pierre Duval) ليعمل على طمأنة الجزائر والتعبير لها عن استعداد فرنسا لحل المشاكل العالقة، ومنها مشكل الديون، وكما جرت العادة فقد حمل القنصل الجديد إلى الداي هدايا بلغت قيمتها ما يقرب 13 ألف فرنك.

كان دوفال ابنا لمترجم فرنسي كان يعمل بالسفارة الفرنسية باسطنبول، وقد سمحت له إقامته الطويلة هناك من اكتساب معارف واسعة عن الشرق وعاداته وقد اشتهر بحبك المؤامرات والدسائس، وكانت سمعته سيئة في الجزائر ومرسيليا، وقد سمح له تحكمه في اللغتين العربية والتركية بأن يلعب أدوارا خطيرة في العلاقات بين بلده والجزائر.

إثر الحملة الإنجليزية التي قادها اللورد اكسموث على الجزائر أواخر شهر أوت 1816م استرجعت فرنسا الامتيازات التي فقدتها عام 1807م بمقتضى المعاهدة المبرمة بين الطرفين في شهر مارس 1817م، وبعد مقتل الداي عمر باشا خفضت الجزائر مقدار الضريبة السنوية المقررة على فرنسا من 300 ألف إلى 118 ألف فرنك.[61]

قامت القنصلية الفرنسية بعنابة باستيراد الأسلحة وبيعها للقبائل الجزائرية، ففرضت السلطات الجزائرية مراقبة صارمة على الهيئات الأجنبية، وتسليم الأشخاص العاملين بالقنصليات الأجنبية بالجزائر نظرا لانتمائهم للقبائل الثائرة ببجاية وغيرها، فرفض القناصل الامتثال للأوامر ، فاضطر الجزائريون لاستعمال القوة للقبض عليهم،[62] وفي 02 ديسمبر 1823 اجتمع القناصل الأوروبيون في دار

---

[60] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 19.

[61] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص ص 16-17.

[62] وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، سلسلة الدراسات الكبرى، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 194-197. انظر أيضا: أرزقي

القنصل الأمريكي وحرروا مذكرة احتجاج على أعمال الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1823، وفي 16 جانفي 1824 بعث القنصل الفرنسي نسخة من احتجاجه إلى قنصلي إنجلترا وأمريكا، منددا بسلوك سلطات الإيالة تجاه القناصل ودعى إلى عمل منسق بينهم، وفي 27 جانفي قدّم القنصل الإنجليزي احتجاجاً على سوء معاملة ضباط وبحارة سفينة إسبانية وفرض العبودية عليهم، لكن الداي ردّ بأن الإيالة ستستأنف استرقاق المسيحيين كما كان في السابق.[63]

في عام 1825 قام ابن أخ القنصل دوفال بتسليح مواقع في منطقتي بون والقالة، مما أثار غضب الداي الذي أمر بهدمها وطرد الفرنسيين من هناك، وفي 1826 وقع اشتباك بين السفن الجزائرية ومراكب تابعة للبابا استولى الجزائريون على بعضها، فاحتجت فرنسا على الحادث وطالبت برد المراكب البابوية، لكن الداي رفض ذلك بشكل قاطع.[64]

10. الحصار والقطيعة

تباينت العلاقات الفرنسية الجزائرية على مختلف الأصعدة أواخر الحكم العثماني، ويرجع ذلك إلى الحظوة التي أصبحت تتمتع بها الجزائر دبلوماسيا و تجاريا وقنصليا، وقد وصلت هذه العلاقات إلى ذروتها أثناء منح الجزائر فرنسا قروضا دون فائدة لشراء الحبوب.[65]

لكن ما علم الداي حسين بالتسوية التي أقامتها الحكومة الفرنسية مع اليهوديين بكري وبوشناق، اتهم الحكومة الفرنسية بسوء النية، وغضب على القنصل دوفال حيث اتهمه بالحصول على رشوة كبيرة لتسوية دين اليهوديين، وطلب من الحكومة الفرنسية أن تسحبه وتعوضه بقنصل آخر غير أن الحكومة الفرنسية لم تفعل شيئا مما زاد من شكوك الداي، كما اتهم الداي القنصل دوفال بإخفاء رد الحكومة الفرنسية عنه، وقام باعتقال يعقوب بكري، وطلب من فرنسا أن تسلم إليه شخصيا مبلغ 2,5 مليون فرنك الباقية لدى الخزينة الفرنسية، وراسل وزير الخارجية الفرنسية في هذا الشأن، وبقي ينتظر الجواب دون جدوى، وبدلا من أن تقوم فرنسا بتعيين قنصل جديد وتكتب إلى الداي بخصوص الدين

شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م 1830م**، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، 2011، ص 160، انظر كذلك: عزيز سامح التر، **مرجع سابق**، ص ص 621-622.

[63] وليام شالر، مصدر سابق، ص ص 200-201.

[64] عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 07، الجزائر، 1994، ص ص 338-339.

[65] الغالي غربي، **العدوان الفرنسي على الجزائريين، الخلفيات والأبعاد**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 65-79.

أرسلت سفينة حربية إلى الجزائر طالبة منه من الداي دفع تعويضات معينة، ومدعية عليه ادعاءات مختلفة.[66]

ألح الداي على مبعوث فرنسا في أداء 2.5 مليون فرنك التي بقيت في عنق فرنسا منذ السنوات الأولى للجمهورية الفرنسية، حيث أنها كانت قد اشترت القمح من الجزائر بواسطة التاجرين اليهوديين، ثم توجه المبعوث بسؤاله عما إذا كان المبلغ المذكور عادلا، فكان جواب القنصل دوفال بأن حكومته تعترف به، غير أن كثيرا من الشركات التجارية الفرنسية تطالب اليهوديين الجزائريين بمبالغ ضخمة قدرها 1.5 مليون فرنك، ولهذا تحفظت عن التسديد، في حين طالب الداي بسديد مبلغ آخر قيمته مليون فرنك، وحينئذ حاول القنصل تهدئة الداي متحملا مختلف الأعذار، وبهذا نشأ نزاع بين الداي والقنصل الفرنسي دام سنة كاملة انتهى بحادثة المروحة، وفي يوم 27 أفريل 1827م بمناسبة حلول عيد الفطر، وقعت مسرحية المروحة التي أتقن دوفال تمثيلها والتي ختمت بها العلاقات الودية بين الجزائر وفرنسا، ففي ذلك اليوم ذهب دوفال حسب العادة المتبعة لتقديم التهاني للداي، فدار الحديث بينهما حول رد فرنسا على طلب الداي، وعوض أن يتحلى دوفال باللباقة في الإجابة على استفسارات الداي، كانت إجابته في منتهى الوقاحة والإهانة حيث جاءت كالتالي: «إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم»، لقد جرح القنصل الفرنسي كرامة الداي حسين بكلماته البذيئة التي قالها له أمام ديوانه، مما جعله لم يتمالك نفسه من الغضب، فضربه بالمروحة التي كانت في يده، فاغتنم القنصل هذه الفرصة وانسحب مهددا بأنه سيبلغ كل شيء لحكومته، وعندئذ أدرك الداي الفخ الذي نصبه له دوفال، فاستدعى بعض الفرنسيين المقيمين بالجزائر، وأكد لهم بأنه لم يكن يقصد إهانة فرنسا.[67]

في اليوم ذاته الذي وقع فيه حادثة المروحة أرسل دوفال في المساء تقريرا إلى باريس أعلن فيه أنه ضرب من غير أن يعتدي على أحد، وجلب انتباه حكومته في نهاية تقريره إلى أن هذه الإهانة كانت موجهة أيضا إلى الشعب الفرنسي وحكومة الملك شارل العاشر، وتسبب ذلك في تأزم حاد في علاقات البلدين.[68] وبذلك اعتبرت فرنسا حادثة المروحة السبب الرئيس الذي اتخذته ذريعة لاحتلال الجزائر ،[69]

كان على فرنسا أن تدرس المشكل وتتعرف على حقيقته قبل أن تقدم على أي إجراء، لكنها بدلا من ذلك، أرسلت الضابط كولي (Collet) على رأس قطعة من أسطولها إلى الجزائر ليطلب من الداي الاعتذار

---

[66] سيمون بفايفر، مصدر سابق، ص ص 35-36.

[67] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 19-21.

[68] محمد زروال، مرجع سابق، ص 86.

[69] حمدان بن عثمان خوجة ، **المرآة**، تح، محمد العربي الزبيري، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر، 2005، ص ص 139-145.

للقنصل الفرنسي، ولما وصل كولي إلى ميناء الجزائر يوم 13 جوان 1827م التحق به دوفال و07 أشخاص من أفراد القنصلية، وفي اليوم 15 من نفس الشهر، وجه إنذارا للداي عن طريق قنصل سردينيا داتيلي دولا تور الذي أصبح يرعى المصالح الفرنسية بعد انسحاب دوفال، وقد نص الإنذار على إرسال وفد إلى قائد السفينة المسماة (لابروفانس) مكون من 03 شخصيات سامية في الدولة هي: قائد الأسطول، وقائد الميناء، ووكيل الخرج (وزير البحرية والخارجية) حيث يقوم هذا الأخير بتقديم اعتذار رسمي للقنصل العام باسم الداي عن مسلكه نحوه وبعد انتهاء هذه المراسيم، ترفع الأعلام الفرنسية على جميع الحصون الجزائرية بما في ذلك القصبة، وتطلق مائة طلقة مدفع تحية لها، وفي حالة عدم تلبية هذا الطلب في ظرف 24 ساعة، فإن فرنسا تعتبر نفسها في حرب ضد الجزائر، وبعد أن تسلم الداي المذكرة التي احتوت على شروط الإنذار من قنصل سردينيا، عبر عن رفضه لها بأسلوب تهكمي قائلا: «لم يبق للفرنسيين إلا أن يطلبوا مني زوجتي»!.

أمام هذا الرد القاطع، وبعد انتهاء مدة الإنذار، أعلن كولي الحصار يوم 16 جوان 1827م، أما الداي حسين فقد أمر من جهته باي قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في إقليمه وتخريبها، وأرسل سي الحفصي بن عون إلى القالة للإشراف على تنفيذ أمره.[70]

لما تصلب الداي في موقفه أعلن كولي الحصار على الجزائر، وكان القبطان فلوري قد وصل في صبيحة 11 جوان على متن الغليوطة (لا طورش) برسالة من البارون دي دماس، وجاء في هذه الرسالة مغادرة الرعايا الفرنسين المقيمين في الجزائر.[71]

أما الحكومة الفرنسية فقد أعطت تعليماتها لوزارة الحربية وزارة البحرية والمستعمرات، بأن تكلف خبراءها بإعداد مشاريع ومخططات لغزو الجزائر وبناء على ذلك أعدت مجموعة من التقارير والمخططات خلال 03 أشهر الأولى من الحصار، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:[72]

1.10 تقرير بيير دوفال 7 أوت 1827م:

ركز دوفال في هذا التقرير على نقطتين مهمتين هما الوضع العسكري للجزائر والمخطط الذي رسمه لغزوها، وبخصوص الوضع العسكري فقد ذكر أن الجزائر تحصينات الجزائر والقوة العسكرية التي تمتلكها، وفيما يخص المخطط العسكري، حدد دوفال نقطتين للنزول، نقطة أساسية وهي رأس كاكسين الواقعة غرب مدينة الجزائر لأن هذا المكان خال تماما من التحصينات ومن وسائل الدفاع

[70] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص ص 21-22 .
[71] محمد زروال، مرجع سابق، ص 94.
[72] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 22.

الأخرى، ونقطة ثانوية شرق خليج مدينة الجزائر بين وادي الحراش وبرج البحري لإثارة انتباه الجزائريين وتوجيه كل ثقلهم العسكري نحو البحر وبالتالي يسهل على الجيش البري الذي ينزل غربا تطبيق الخطة.

2.10 مشروع كولي 10 أوت 1827م:

في 10 أوت 1827م، أعد جوزيف كولي joseph Collet مشروعا حول الوضع العسكري والبحري لايالة الجزائر على متن السفينة الملكية (لابروفانس) أمام مدينة الجزائر، وهو عبارة عن رسالة بعثها إلى وزير البحرية دي كليرمون تونير، وانطلاقا من ملاحظاته الخاصة، أكد كولي لوزير البحرية بأن القيام بحملة بحرية سيكون مآلها الفشل، مستندا في ذلك على مذكرة بيير دوفال التي بيّنت فشل الحملات الأوروبية السابقة على الجزائر، كما ذكر أن الجزائريين لم يولوا عناية خاصة بتحصين البر.

3.10 مشروع دوبوتي ثوار20 سبتمبر1827م:

أعد الضابط دوبوتي ثوار Dupetit-Thouars تقريرا عسكريا قدمه إلى وزير البحرية والمستعمرات يوم 20 سبتمبر 1827م، وقد أبدى فيه رأيه حول أنجع طريقة للاستيلاء على إيالة الجزائر، فاقترح إرسال حملة تشترك فيها القوات البحرية والبرية لغزو مدينة الجزائر، وحدد نقطتين للنزول: الأولى في سيدي فرج غرب مدينة الجزائر وهي الأهم، والثانية في شرقها (الضفة اليمنى لوادي الحراش)، أما جيش الحملة فقد حدده بـ 25000 رجل.[73]

4.10 مشروع دو كليرمون تونير14 أكتوبر1827م

أعد وزير الحربية الماركيز دي كليرمون تونير Marquis de Clermont Tonnerre تقريرا حول الجزائر وسلمه إلى الملك شارل العاشر في 14 أكتوبر 1827م، تضمن هذا التقرير مخططا عسكريا لغزو الجزائر، استمده تونير من المشروع الذي أعده بوتان عام 1808م، وقد دعا فيه إلى قيام فرنسا بحملة ضد الجزائر، وأوصى أن يكون الهجوم من البر ومكان الإنزال في شبه جزيرة سيدي فرج غرب مدينة الجزائر، أما وقت الحملة فقد حدده بين شهري أفريل وجوان، وتوقع لها أن تدوم ستة أسابيع، كما قدر تكاليف الحملة بـ 50 مليون فرنك وعدد الجيش الذي يشارك فيها بـ 33 ألف رجل، إضافة إلى فرقة من الخيالة وعدد من فرق المدفعية.

رغم المعلومات الدقيقة التي وردت التقارير الفرنسية عن الوضع العسكري في الجزائر والخطط المحكمة لغزوها، فإن الحكومة الفرنسية قررت في النهاية عدم الأخذ بها لأنها كانت منشغلة في هذه الفترة بالمسألة الشرقية ووجود أسطولها في اليونان، هكذا استمر الحصار بدل الحملة وكان الهدف منه هو قطع التموين عن الجزائر ومن أهم الأحداث الحربية التي وقعت أثناء الحصار، تلك المعركة البحرية التي

[73] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 27.

دارت أمام ميناء الجزائر يوم 04 أكتوبر 1827م، التي التقى فيها الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال كولي بالأسطول الجزائري المكون من 11سفينة كانت تحاول فك الحصار وإبعاد قطع العدو البحرية عن السواحل الجزائرية، وبعد أن دامت المعركة عدة ساعات واختفى الفرنسيون، عادت السفن إلى الميناء وقد ألحقت بأكثرها أضرارا بالغة، وقد تكرر الصدام البحري بين الجزائر وفرنسا، فوقع اشتباك يوم 25 أكتوبر 1828م بالقرب من رأس كاكسين (Caxine) غرب مدينة الجزائر، تمكن فيه قائد الأسطول الفرنسي دي لابروتونيير من تدمير 04 سفن جزائرية، كما شهدت الجهات الأخرى من السواحل الجزائرية غارات ومعارك حربية، مثل الغارة التي تعرض لها ميناء وهران يوم 22 ماي 1828م، التي أسفرت عن استرجاع الفرنسيين لأحدى سفنهم التي وقعت في أيدي الجزائريين في العام الماضي، وهي من نوع ألبريك.

ترتب على هذا الحصار خسائر باهظة أضعفت القدرة الهجومية للأسطول الفرنسي، حيث تسبب في تكاليف مالية تجاوزت في ظرف سنتين فقط 02 مليون فرنك ذهبي، كما أسفر عن سقوط كثير من البحارة الفرنسيين وعلى رأسهم الأميرال كولي الذي قضى نحبه في طولون يوم 20 أكتوبر 1827م بسبب الإجهاد والعمل الشاق.

في صيف 1828 قام وزير الحربية الجديد دي كو (De Caux) بتشكيل لجنة عسكرية لوضع أرضية للحملة على الجزائر، ورسم مخطط عسكري لاحتلالها، وأمام المعارضة القوية في البرلمان الفرنسي، والخسارة الاقتصادية التي تسبب فيها الحصار، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى تكليف دولابروتونيير بمهمة جديدة لدى الداي في شهر جويلية 1829م، تتلخص في إلزام الداي بإطلاق سراح كل الفرنسيين الذين تم أسرهم منذ بداية الحرب، والتوقيع على مشروع معاهدة كانت قد أُعدت مسبقا في مكاتب وزارة الخارجية الفرنسية، وقد قبل الداي حسين اقتراح المبعوث الفرنسي القبطان دي نيرسيات De Nerciat بفتح المفاوضات من جديد مع فرنسا، وحدد موعدا للابروتونيير في أقصى الآجال، وأعطى كل الضمانات لتأمين شخصه.[74]

أُصيب الداي بخيبة أمل كبيرة في المقابلة الأولى 31 جويلية 1829 التي أجراها مع المبعوث الفرنسي، بعدما تبين له أن ما كانت تطلبه فرنسا من وراء مسعاها هو الاستسلام وليس التفاوض، مما جعله يتخذ موقفا صلبا مع الوفد الفرنسي في اللقاء الثاني الذي تم يوم 025 أوت من نفس السنة، حيث رفض فيه مشروع المعاهدة رفضا قاطعا، ومن بين المسائل الخطيرة التي تضمنتها المعاهدة، تثبيت ادعاءات فرنسا الإقليمية في الجزائر واعتراف الدولة الجزائرية بملكية فرنسا لشريط من الأراضي الجزائرية يمتد من مصب وادي سيبوس غربا حتى الحدود التونسية شرقا. كما نص هذا البند أيضا على

[74] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 28.

حق التجار الفرنسيين في الاستقرار في مدينة عنابه ومدن الجزائر الساحلية الأخرى مثلهم في ذلك مثل التجار الأوروبيين الآخرين.

وأثناء مغادرة الوفد الفرنسي للجزائر بعد فشله في مهمته، تعرضت السفينة لابروفانس (La Provence) يوم 03 أوت 1829م لطلقات نارية من التحصينات الجزائرية، فاغتاظت فرنسا من ذلك الحادث، واعتبرته إهانة أخرى لها رغم أن الداي قد تبرأ من ذلك وعاقب قائد الميناء ووزير البحرية بالطرد من منصبهما. ويعتبر هذا الحادث من العوامل التي أدت إلى تعميق الفجوة بين الطرفين وسوء التفاهم بينهما.[75]

11. الاحتلال الفرنسي للجزائر:

بعد أن وافق الملك الفرنسي شارل العاشر على قرار الحملة العسكرية على الجزائر أصدر وزيره الأول بولينياك بيانا للدول الأوربية مبينا فيه أهداف الحملة قال فيه "لا بد من توضيح هدف فرنسا من الحملة، إن للحملة هدفين رئيسيين يتعلق أولهما بفرنسا وحدها وهو الانتقام للكرامة الوطنية وحماية المؤسسات التجارية التي كانت لها امتيازات في الشرق الجزائري، ومطالبة الداي بتعويضات عن الخسائر والأضرار التي انفك قراصنته يلحقونها بالتجارة الفرنسية، أما الهدف الثاني فيخص أوربا بأسرها وهو منع الرق والقرصنة والإتاوات التي مازالت بعض الدول الأوربية تدفعها إلى حكومة الجزائر".[76]

في يوم 02 فيفري1830، أعلنت التعبئة في الجيش وبدأت الاستعدادات لتجهيز الحملة، وفي 12 مارس بعثت فرنسا بمذكرة إلى الحكومات الأوربية تخطرها بالقرار الذي اتخذته مرفقة بتوضيح المبررات المختلفة التي دفعتها لاتخاذ هذا القرار، كما أكدت لها في نفس الوقت بأن استعداداتها العسكرية الجارية لن تستدف سوى الجزائر والجزائر وحدها.[77]

أصدر الملك شارل العاشر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت دي بورمون قائدا عاما للحملة والأميرال دوبيري قائد للأسطول، وقد زود الملك دي بورمون بأوامر سرية تسمح له في حالة الضرورة بتولي القيادة العليا للقوات البرية والبحرية، ووفرت فرنسا لهذه الحملة كل الإمكانيات اللازمة لنجاح غزوها للجزائر، فقد وصل عدد الجنود إلى حوالي 40 ألف جندي، بينما قدر عدد السفن بـ 675 سفينة منها 103 سفينة

---

[75] نفسه، ص 28.

[76] محمد زروال، مرجع سابق، ص 167-168.

[77] جمال قنان، **العلاقات الجزئرية الفرنسية 1790-1830**، طبعة خاصة، منشورات متحف المجاهد، 1999، ص 380.

حربية، واجتمعت القوات بمعداتها في المناطق الساحلية الممتدة من طولون إلى مارسيليا لتنطلق بتاريخ 25 ماي 1830.[78]

انطلق الأسطول الفرنسي عند شروق الشمس، وساعدته رياح الصباح على السير فتقدم بسرعة بالغة، وكانت شبه جزيرة سيدي فرج التي تقع غرب مدينة الجزائر على بعد خمس ساعات قد اختيرت للنزول إلى البر.[79]

بتاريخ 14 جوان 1830 نزلت القوات البرية الفرنسية بسيدي فرج ، وحسب ما يرويه أحمد باي فإن الجيش الفرنسي نزل في غرب مدينة الجزائر ولم يكن للجزائريين من الجنود والفرسان ما يكفي لرده، مما سمح للعدو أن ينزل جنوده ويحفر الخنادق وينصب مدافعه،والجدير بالملاحظة أن الحملات الأوروبية السابقة ضد الجزائر كانت تنزل قواتها عند مصب وادي الحراش على الساحل الشرقي للعاصمة، وقد منيت تلك الحملات بالفشل بسبب صعوبة تضاريس المنطقة وعدم ملاءمتها للإنزال، وتفاديا لهذه العيوب اختار بوتان ساحل سيدي فرج الواقع غرب مدينة الجزائر لنزول القوات الفرنسية، بالإضافة إلى خلوه من التحصينات الحربية.[80]

كان حسين باشا قد عين صهره إبراهيم آغا كقائد عام للقوات الجزائرية، وكان قليل الخبرة العسكرية وارتكب كثيرا من الأخطاء،[81] لم يكن تحت تصرف الآغا سوى 300 فارس، ولم يكن مع باي قسنطينة إلا عدد قليل من الجنود، وفي أول مواجهة مع الجيش الفرنسي أثبتت القوات الجزائرية عجزها وضعفها في مواجهة المحتل، وتمكنوا بعدها من تحطيم كل الدفاعات التي لم تكن سوى 12 مدفعا.[82]

كان للبيان الذي تم توزيعه على الجزائريين قبل الاحتلال دور في خلق البلبلة في صفوفهم، واستيلاء ديبورمون على حصن الإمبراطور الأثر الكبير في نفوس وجهاء المدينة، فتحطمت معنويات سكان مدينة الجزائر وقرروا أنه من الأفضل قبول اختيار الاستسلام، فلا طاقة لهم بالمقاومة.[83]

---

[78] حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الإيالة 1815-1830**، دار الهدى، ط 01، الجزائر، 2007، ص 88.

[79] سيمون بفايفر، مرجع سابق، ص 78.

[80] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص 16.

[81] محمد بوشنافي، "الداي حسين وسقوط الإيالة الجزائرية 1818-1830"، مجلة عصور، جامعة وهران (الجزائر)، العدد 06-07، جوان-ديسمبر 2005، ص 105.

[82] حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 89.

[83] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 98-99.

بعد ذلك جمع الداي حسين أمناء الطوائف وأعيان المدينة وأعضاء الحكومة للأخذ برأيهم بين مواصلة المقاومة أو الاستسلام، وقد وضع أمامهم السؤال الآتي: "هل تعتقدون أنه من الصواب مواصلة المقاومة ضد الفرنسيين أو يجب تسليم المدينة إليهم والتوقيع معهم على معاهدة الاستسلام"، وفي 04 جويلية 1830 أرسل الداي حسين وفدا يتكون من كاتبه مصطفى مصحوبا بالقنصل الإنجليزي إلى جانب أحمد بوضربة وحسن بن حمدان جوجة كمترجمين إلى مقر القيادة الفرنسية للتفاوض مع دي بورمون والاتفاق معه على شروط الاستسلام الذي تم في 05 جويلية 1830.

في 10 جويلية 1830 غادر الداي حسين مدينة الجزائر برفقة حاشيته المتكونة من 58 رجلا وامرأة، في حين بدأ قائد الحملة في ترحيل 2500 انكشاريا على متن سفان إسبانية، ويرجع ذلك إلى التخوف الفرنسي من إثارة هؤلاء للثورة والاضطرابات مستقبلا، وبالتالي تم القضاء على السلطة العثمانية والإنكشارية في الجزائر، لتدخل الجزائر عصرا جيدا في ظل الاحتلال الفرنسي.[84]

الخاتمة: مما سبق نستخلص ما يلي:

- تعتبر فترة حكم الدايات مرحلة هامة، فقد فرضت الجزائر على الدول الأوربية شكلا جديدا من أشكال التعامل الدبلوماسي في شتى صوره.
- أهم عامل في تطور العلاقات بين الجزائر وفرنسا يتمثل في الامتيازات نتيجة إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات السياسية والتجارية.
- سعى لويس الرابع عشر بكل الطرق خلال فترة حكمه للحصول على الكثير من الامتيازات والمكاسب على حساب الجزائر.
- كثيرا ما تأرجحت العلاقات بين الجزائر وفرنسا بين السلم والعداء نتيجة الأطماع المعلنة والمبطنة لاحتلال الجزائر.
- كلما فسدت العلاقات بين الجانبين يسعى الجانب الفرنسي لإبرام الاتفاقيات والمعاهدات من جديد حسب المصالح والظروف.
- رغم المعاهدات المبرمة إلا أن فرنسا تقوم بشن العديد من الحملات على الجزائر كلما سنحت الفرصة، إضافة إلى وجود مشاريع لاحتلال الجزائر.
- تميزت العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال المرحلة 1792-1798م بجو من التفاهم والصداقة، وقد حرصت فيها فرنسا على توطيد أواصر الصداقة مع الجزائر لأنه ما كانت تمر بظروف سياسية واقتصادية صعبة، أما الجزائر فلم تظهر أية نزعة انتهازية لاستغلال تلك الظروف لخدمة مصالحها، حيث اتخذت

[84] حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 92-94.

موقفا محايدا من الصراع القائم بين فرنسا والدول المتحالفة ضدها، كما زودتها بالمساعدات الغذائية والمالية التي كانت في أمس الحاجة إليها، وكانت أول الدول التي اعترفت بالنظام الجمهوري في فرنسا.

- توترت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في المرحلة الثانية 1800-1814م، بسبب تحرشات نابليون الأول على الجزائر، وقد تمثلت تلك التحرشات في رسائل التهديد التي بعثها للداي مصطفى باشا لإرغامه على تقديم الترضيات على المطالب الفرنسية، وقد تطورت تلك التحرشات بعد حصول بريطانيا على الامتيازات الفرنسية في عام 1807م إلى التفكير في غزو الجزائر، غير أن انشغال نابليون بحروبه الأوروبية قد حال دون ذلك.

- بعد سقوط نابليون عام 1814م وعودة النظام الملكي إلى فرنسا تحسنت العلاقات بين البلدين، وأعادت الجزائر لفرنسا امتيازاتها في سنة 1817م، ولكن بحلول عام 1820م، اضطربت العلاقات من جديد بين الطرفين بسبب تهرب فرنسا من تسوية مشكل الديون تسوية عادلة.

- أصبحت فرنسا طرفا في المبادرة التي دعت إليها انجلترا، بهدف تكوين رابطة بحرية من الدول الاوربية موجهة ضد دول المغرب البحرية الثلاثة، والت يكانت فرنسا قد تحفظت حولها قبل مؤتمر إكس لاشابيل.

- إن تدخل اليهوديين بكري وبوشناق في العلاقات بين الجزائر وفرنسا كان لها سوء الأثر في تأزم العلاقات التي بدأت بالحصار ثم بالحملة على مدينة الجزائر، وانتهت أخيرا إلى الاحتلال المسلح.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- أحمد مسعودي، **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2010.

- أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م 1830م**، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، 2011.

- جمال قنان، **العلاقات الجزئرية الفرنسية 1790-1830**، طبعة خاصة، منشورات متحف المجاهد، 1999.

- جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

- جودي زكريا، "دور الياستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن 17"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري (الجزائر)، المجلد الرابع، العدد الأول، جانفي 2022.

- جخدان بوعبد الله، "مصير دول المغرب في ظل الوفاق الأوربي في مؤتمر فيينا من خلال مذكرة سيدني سميث 1814/08/31 -دراسة تحليلية للوثيقة من خلال الكتابات المحلية والأوربية-"، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية، جامعة تلمسان (الجزائر)، المجلد 10، العدد الأول، جانفي 2018.

- وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، سلسلة الدراسات الكبرى، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الإيالة 1815-1830**، دار الهدى، ط 01، الجزائر، 2007.

- يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا(1500-1830)**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

- دلباز محمد، حصاد عبد الصمد، "طبيعة العلاقات السياسية الجزائرية الأوربية قبيل مؤتمر فيينا 1815م"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أدرار، المجلد 20، العدد الرابع، 2021.

- كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، جامعة معسكر، 2008.

- مبارك شودار، "التكتل الأوربي ضد الجزائر فيما بين 1815-1819 وتداعياته"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، المجلد 09، العدد الأول، مارس 2018.

- محرز أمين، **الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر (الجزائر)، 2008.

- محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د س.

- محمد بوشنافي، "الداي حسين وسقوط الإيالة الجزائرية 1818-1830"، مجلة عصور، جامعة وهران (الجزائر)، العدد 06-07، جوان-ديسمبر 2005.

- محمد حلوان، كريم ولد نبية، "موقف المؤتمرات الدولية من النشاط البحري لأيالتي الجزائر وطرابلس الغرب 1815-1818"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، الملجد 12، العدد الأول، جويلية 2020.

- محمد رزوال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص 25. - مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، دار الأمة، ط 02، 2007، الجزائر.

- مصطفى بن عمار، **الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات 1671-1830**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 02، 2010.

- سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تر: أبو العيد دودو، الشركية الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

- عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر (الجزائر)، 1985.

- عبد العزيز سليمان نوار، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2014.

-عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 07، الجزائر، 1994.

- عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989.

- عطلي محمد الامين، سعيود إبراهيم، "دور البحرية في العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن (11هـ-17م) من خلال المعاهدات والمراسلات- دراسة تحليلية أرشيفية"، مجلة دراسات تاريخية، المجلد 10، العدد الثاني، 2022.

- فاطمة درعي، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الثورة الفرنسية 1789-1815**،مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، العدد 03-04.

- شوقي عبد الكريم، "تطور الوضع السياسي والعسكري للجزائر في عهد الأغوات"، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)، المجلد 14، العدد الأول، ديسمبر 2024، ص 126.

- شوقي عبد الكريم،"تطور الوضع السياسي والعسكري للجزائر في عهد الدايات العاديين (1671-1711)"،مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي (الجزائر)، المجلد 07، العدد، ماي 2023.

- خالد بوهند، فاطمة بن عيسى، "المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية من خلال وثائق مركز المحفوظات الوطنية للدراسات التارخية بالجزائر"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، الملجد 09، ع 01، جوان 2018.

باللغة الفرنسية:

- Abla GHEZIEL, "La politique des deys d'Alger à la veille de la conquête française (1730/1830)", Al-mawaqif,N^0 01, (décembre 2011).

- la République française et la Régence d'alger, **Traité de paix**, Imprimerie du Dépôt des Lois, Paris, 1801.

- pierre Boyer, "La révolution dite des "Aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671)", Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, Aix-en-provence, (France), N^0 01 ,1973.